الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/384
13 February 2000
ARABIC
Original: ENGLISH

الدورة العاشرة
بانكوك، تايلند
١٢-١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠

بيان وزراء التجارة لأقل البلدان نمواً

اعتمده الأونكتاد العاشر، في بانكوك، في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٠

اجتمع وزراء التجارة لأقل البلدان نمواً في بانكوك يوم ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٠ بمناسبة انعقاد الأونكتاد العاشر. وأكد الوزراء أهمية الأونكتاد العاشر الذي يجتمع في بداية قرن جديد وألفية جديدة ولاحظوا في الوقت نفسه التحدي الذي تفرضه المناسبة وأيضا الفرصة التي تتيحها للمجتمع الدولي للتصدي لأوجه قصور البيئة الخارجية والقيود التي تفرضها هذه البيئة على الجهود الإنمائية للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً.

واستعرض الوزراء عملية إدماج اقتصاداتهم في مجتمع عالمي يسير بسرعة على طريق العولمة والتحور التجاري مع دخول العالم القرن الحادي والعشرين. وأعربوا مجددا عن قلقهم إزاء التهميش المستمر الناتج عن هذه العملية كما يتضح من انخفاض وتناقص نصيب هذه البلدان من التجارة العالمية، ومن الاستثمار والناتج، يزيدهما سوءاً عبء الدين الثقيل على هذه البلدان وانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية. وكما جاء بوضوح في "تقرير أقل البلدان نمواً"، تضيف هذه العمليات إلى قيود جانب العرض المألوفة في هذه البلدان عبئا آخر عليها كلما حاولت التواؤم مع البيئة الدولية الجديدة التي تشتد فيها المنافسة أكثر فأكثر. وقد أدت هذه العوامل في محصلتها الإجمالية إلى زيادة الحالة الاقتصادية المتردية بالفعل سوءاً على سوء، كما كان لها أثرها السلبي الإضافي على نقاط الضعف الهيكلية لاقتصادات البلدان الأقل نمواً. وفي هذا الصدد، دعا الوزراء إلى زيادة تكثيف جهود المجتمع الدولي من

أجل دعم هذه البلدان للتغلب على الاتجاهات المذكورة عن طريق تلافي المساوئ الموروثة والقيود الهيكلية ووضع اقتصاداتها على طريق النمو المستدام.

وأكد الوزراء أهمية إدماج أقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي. وقالوا إن النظام التجاري المتعدد الأطراف الذي يشكل قوة الدفع الرئيسية للاقتصاد العالمي يتطلب من أقل البلدان نمواً، هي وشريكاتها في التنمية، اتخاذ إجراءات ملموسة لتعزيز قدرات العرض لدى هذه البلدان. ويتحقق هذا التعزيز بوسائل مختلفة، ومنها تطوير الهياكل الأساسية المادية وتنمية الموارد البشرية، وزيادة النفاذ إلى الأسواق، وتوافر حيز اقتصادي يمكن في إطاره استخدام أدوات السياسة المناسبة لتعزيز القدرة التنافسية للقطاعات ذات الأهمية الاستراتيجية من أجل تنمية تجارة هذه البلدان. وأعربوا، في هذا الصدد، عن قلقهم إزاء تأخر شركاء البلدان النامية في مجالي التجارة والتنمية في إتاحة فرصة نفاذ المنتجات التي منشؤها أقل البلدان نموا إلى الأسواق بشكل محدد المقصد دونما قيود أو حصص. وأعربوا عن قلقهم أيضا لتأخر هؤلاء الشركاء في توفير المساعدة الإنمائية الرسمية على مستوى كافٍ والتخفيف الشامل لأعباء الديون وتشجيع وتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا. وأعرب الوزراء عن اعتقادهم القوي بأن مزيجا من هذه التدابير سيكون له تأثير إيجابي واضح على الأداء الاجتماعي – الاقتصادي لأقل البلدان نمواً وسيجعل جهدهم في تحقيق الإصلاح الاقتصادي المحلي جهدا قابلا للإدامة. وقالوا إن النفاذ الحر إلى الأسواق لا يكون ذا معنى إلاّ إذا صاحبته قواعد منشأ ميسرة ومؤاتية. ودعا الوزراء إلى اتباع سياسات عالمية أكثر استقرارا فيما يتعلق بالسلع الأساسية لضمان تدفق عائدات التصدير لتنمية هذه البلدان، تدفقا يمكن التنبؤ به. وفي هذا الصدد، دعا الوزراء إلى إنشاء آلية لاستعراض الهياكل السعرية لصادرات أقل البلدان نموا.

وأكد الوزراء أهمية وجود نظام تجاري متعدد الأطراف يقوم على قواعد. فوجود هذا النظام يحقق القدرة على التنبؤ ويكفل القدرة على النفاذ إلى الأسواق، وهذا أشد ما تحتاجه البلدان الصغيرة، مثل أقل البلدان نموا، في مجال التجارة. وأكدوا، مع ذلك، أنه ينبغي، لدى وضع قواعد جديدة، مراعاة الاحتياجات الإنمائية الخاصة لأقل البلدان نموا ومحدودية قدرة هذه البلدان على تنفيذ الاتفاقات التي يتم التوصل إليها. وفي هذا الصدد، أكدوا أنه ينبغي للمفاوضات التجارية القادمة أن تأخذ في الاعتبار اقتراحات الوزراء المقدمة إلى منظمة التجارة العالمية في الوثيقة WT/GC/W/251 ووافقوا أيضا على إبقاء ما يتحقق من تقدم في هذا الصدد قيد الاستعراض. ودعوا، بالإضافة إلى ذلك، إلى النظر المستفيض في مشاكل تنفيذ الاتفاقات التجارية القائمة المتعددة الأطراف التي تواجهها أقل البلدان نمواً، بغية اتخاذ تدابير تصحيحية، بما في ذلك اعتماد أحكام ملزمة بشأن المساعدة التقنية. ولدى إتاحة هذه التدابير، ينبغي ألا يطلب من أقل البلدان نمواً التعهد بالتزامات تتجاوز متطلبات امتثال الالتزامات القائمة بموجب اتفاقات منظمة التجارة العالمية.

وأكد الوزراء الأهمية الحاسمة التي تكتسيها المساعدة التقنية للأونكتاد في مجال تعزيز قدرة أقل البلدان نمواً في وضع برنامج واستراتيجيات إيجابية في مجالات التفاوض التجاري تمكنها من المشاركة بصورة أكثر فعالية ومن الدفاع عن مصالحها في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. كما رحب الوزراء بعمل الأونكتاد التحليلي وبأنشطة بناء القدرات في مجال الاستثمار التي من شأنها أن تسهم في الجهود الوطنية الجارية في أقل البلدان نمواً

لاجتذاب الاستثمار، وبخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر. وأهاب الوزراء بالأونكتاد الاستمرار في تقديم المساعدة في المجالات المذكورة.

ويعلق الوزراء أهمية كبرى على التعجيل بعملية انضمام البلدان التي تسعى إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ويرون أن انضمام هذه البلدان يمثل الخطوة الأولى المنطقية في إدماج تلك البلدان في الاقتصاد العالمي. ومن ثم، دعوا إلى وضع إجراءات واضحة مبسطة سريعة المسار لانضمام أقل البلدان نمواً التي ليست أعضاء بعد في منظمة التجارة العالمية، بما يسمح بإتمام هذه العملية في غضون سنة واحدة من تاريخ الطلب. وينبغي الاعتراف تلقائياً بمركز أقل البلدان نمواً التي تسعى إلى الانضمام وألا تتعرض هذه البلدان لقيود التزامات تتجاوز ما تتعهد به أقل البلدان نمواً التي هي أعضاء بالفعل في منظمة التجارة العالمية.

ولاحظ الوزراء مع القلق بطء معدل تنفيذ الإطار المتكامل لأنشطة المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة وعدم توفر نتائج من عمل اجتماعات الموائد المستديرة لأقل البلدان نمواً المعقودة حتى الآن. وأهابوا بشركاء التنمية على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف تيسير تنفيذ المشروعات المختلفة التي اقترحتها أقل البلدان نمواً في اجتماعات الموائد المستديرة. وجدد الوزراء دعوتهم التي وردت ضمن "إعلان سياتل" بإجراء استعراض مستقل لعملية الإطار المتكامل، بغية التوصل إلى فهم مشترك بشأن أهداف الإطار المتكامل، والترتيبات المؤسسية لتنفيذه، مع وضع معايير واضحة لاستعراضه دورياً، وبشأن المحصلة المتوقعة للعملية والطرائق المتعلقة بتعبئة الموارد لتنفيذ مختلف المشاريع التي تقترحها أقل البلدان نمواً وأيضا الوكالات الأساسية، وفقاً لولاية كل وكالة.

وأكد الوزراء أهمية تقديم الدعم للمنظمات الدولية المعنية بإنتاج السلع الأساسية لأقل البلدان نمواً والاتجار فيها، ومن هذه المنظمات منظمة الجوت الدولية والصندوق المشترك للسلع الأساسية.

وأكد الوزراء من جديد التزام حكوماتهم بضمان الإعداد الفعال الناجح لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لأقل البلدان نمواً. ورحب الوزراء، في هذا الصدد، بالجهود التي تتخذها أمانة الأونكتاد، بصفتها أمانة المؤتمر لأغراض مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لأقل البلدان نمواً، بقصد ضمان توافر أعمال التحضير المناسبة للمؤتمر على الصعيد القطري لأقل البلدان نمواً. وأعرب الوزراء عن تقديرهم للاتحاد الأوروبي ولشركاء التنمية على الصعيد الثنائي الذين قدموا الموارد للعملية التحضيرية للمؤتمر، وأهابوا بالبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاء التنمية على الصعيد الثنائي، الذين لم يفعلوا ذلك بعد، أن يقدموا الموارد اللازمة للأمين العام للمؤتمر لضمان نجاح العملية التحضيرية على كافة المستويات. واعتبر الوزراء المؤتمر حدثاً هاماً وفرصة للمجتمع الدولي لكي يضع ويعتمد "رؤية جامعة للعمل المشترك" للعقد القادم لتمكين أقل البلدان نمواً من الخروج بصورة حاسمة كاملة تماماً من وضعهم المهمش.

ورحب الوزراء بالتدابير التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة لتعزيز مكتب المنسق الخاص لأقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية النامية عن طريق اعتماد تدابير إضافية. وأهابوا بالأمين العام

للأونكتاد أن يجاري هذا الجهد بتقديم موارد داخلية لتوفير الموظفين بالدرجة الكافية لمكتب المنسق الخاص على نحو يمكنه من أداء ولايته، بما في ذلك الاضطلاع بمهمة الريادة في أعمال التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لأقل البلدان نمواً وللاضطلاع بدوره الحيوي في تنسيق أنشطة الأمم المتحدة على صعيد المنظومة لصالح أقل البلدان نمواً.

وأعرب الوزراء عن تقديرهم لحكومة تايلند لاستضافة المؤتمر العاشر ولكرم ضيافتها لهم أثناء إقامتهم في بانكوك. وأعربوا عن تقديرهم أيضاً لحكومات النرويج وبلجيكا والمملكة المتحدة لتقديمها الموارد اللازمة لتيسير اشتراك بعض أقل البلدان نمواً في المؤتمر العاشر.

- - - - -